

هيئة التأمين الإدارية

نهاية التقى الإدارية

القسم الثاني

مذكرة

في القضية رقم ٧٥٨ لسنة ٢٠١٥ م

- تختص واقعات هذه القضية فيما جاء ببلاغ الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بشأن تحذيد مستولية المختصين بالهيئة عن وجود السيارة رقم ٥٦٨ مع عدد بصورة منهاكة بالرعن للورشة فنظرًا لعرضها لحادث أثناء عملها بالطرق السريعة خلال عام ٢٠١١ م ...

- هذا وقد حوت الأوراق صورة متوفدة من محضر شرطة قسم سيدى جابر بمديرية أمن الإسكندرية رقم ١١٨١ لسنة ٢٠١١ م والمحرر بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١١ م بشأن حادث السيارة رقم ٥٦٨ مع عدد ...

- هذا وقد أتيت الجهة الإدارية إلى إجلال الموضوع بهذه النية للأختصاص وتحميم المسئولية.

- وبسؤال السيدة / حبيبة السيد محمد الغريب .. مدير إدارة المركيبات بالهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .. شهدت .. بأنها عندما تعلمت العمل منذ عام ونصف كانت السيارة رقم ٥٦٨ مع عدد متوابدة بالورشة الخاصة إدارة المركيبات وكانت منهاكة على إثر حادث على الطريق السريع بمحافظة الإسكندرية وذلك في خلال عام ٢٠١١ م مرخصة له قد تم تحويل محضر شرطة عقب حادث الحادث باسم شرطة قسم سيدى جابر بمديرية أمن الإسكندرية تحت رقم ١١٨١ لسنة ٢٠١١ م بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١١ م ، وأنفت رأده قد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك من قبل المختصين بمديرية مطحوبسي مدير إدارة المركيبات السابق والتي أحيلت على المحكمة إذ أنه عقب حادث الحادث وتحرير محضر الشرطة قد قام بعمل معاينة السيارة وأخطر الشفون القانونية للتحقق في التعرض لتحديد المتسبب في الحادث وطلبت المباحثات التوكيلية وبين الشفون القانونية إلى أن استلمت العمل هي بهذه الإذارة وللاحتفاظ لها وجود هذه السيارة والله لا توجد نتيجة واضحة بشأنها وأنه لم يتم تحديد المتسبب لامكانية إصلاح السيارة معتقدة في أفرانها بأنها قد خلفت الشفون القانونية ببيان هذه السيارة وطلبوا منها إرسال بعض المستندات وارسلتها لهم وبذلك يكون قد انتهت دور إدارة المركيبات ويستثنى دور الشفون القانونية بالتحقق في الواقعه وتحديد المتسبب إلا أن الشفون القانونية لم تخل إلى أي نتيجة وافتقت يدها لا تعرف السبب في ذلك ، كما أن صدور الجهاز المركزي للتحاليل لدى توقيعه لعد هذا الموضوع ملحوظة على الهيئة . ولوضحت بأن هذه السيارة كان لها رقم قديم وهو ٣٧٧٢٧ مع ولكن أثناء تحديد رخصة السيارة تم تغيير الرقم إلى ٥٦٨ مع عدد وعمل لوحة حكمة وستكون حادث الحادث وإن الذي كان مسؤولاً عن قيادة هذه السيارة المدعاو قطب طه للطب والتي كانت السيارة في عهده ولكن توفى بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ م ولم يتم تقديمها لوقفة بخار وبيان محضر الإذارة رقم ٥٦٨ الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ م .. هذا وقامت المستندات

الظاهرة على صحة أقوالها

- وبيان السيد / سعيد السيد سالم محمد .. عضو بالإدارة المركزية للشئون القانونية بالهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى .. شهد .. بأن قد كلف بالبحث فى موضوع السيارة رقم ٥٦٨ ع د اعتبارا من تاريخ ٢٠١٤/٦/١٩ بناء على تأشيرة من رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية بناء على كتاب رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بخصوص ما ورد بتقرير مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن موضوع السيارة المشار إليها موضحا أنه قد تبين له أثناء البحث فى هذا الموضوع أنه كان محل تحقيق فى النيابة العامة بمحافظة الإسكندرية وانه قد طلب من محامى الهيئة بالإسكندرية إحضار نتيجة التصرف الجنائى فى الواقعه لمعرفة المتسبب وإنتهاء البحث فى الموضوع كما أنه قد قام بإبلاغ رئيس مجلس الإدارة بالواقعه لإبلاغ النيابة الإدارية للإختصاص . موضحا أنه كان لا يعرف شئ عن هذا الموضوع إلا من تاريخ إحالته إليه ولا يعرف أنه قد تم إبلاغ الإدارة القانونية بهذه الواقعه منذ حدوث الحادث فى خلال عام ٢٠١١م . مستطردا فى أقواله أنه أثناء البحث فى الموضوع تبين له أن هذه السيارة كانت معاشرة للإدارة العامة للمرور بالإسكندرية عن طريق إدارة المركبات وأن الذى كان يقود السيارة حال حدوث الحادث المجند مجدى عادل فايز بإدارة المرور المذكورة وكان الحادث عبارة عن تصادم سيارتين مع السيارة رقم ٥٦٨ ع د ملك الهيئة بالإسكندرية وكان الخطأ ناتج من السيارة رقم ٨٤٢٥ س ل ص ملاكي والتى كانت تسير بسرعة شديدة وفي الإتجاه المعاكس فتصادمت على الطريق بالسيارة رقم ٢٩٦٩١ جمرك الإسكندرية والتى تصادمت هى الأخرى مع السيارة ملك الهيئة والمشار إليها . وبإعادة سؤاله أوضح أنه بالبحث تبين أن هذه السيارة المشار إليها كان لها ملف تحقيق بالشئون القانونية تحت رقم ٦٦ سيارات لسنة ٢٠١١م وباطلاعه على الملف تبين له أنه كانت هناك مكاببات بين الشئون القانونية وبين إدارة المركبات بشأن هذه السيارة ولم يتبيّن من خلال الإطلاع انه قد تم إبلاغ النيابة الإدارية بالواقعه وبالتالي لم تتخذ ثمة إجراءات جديه بشأن هذا الملف والذي كان بحجزه الحفظ ولا يعرف كيف لهذا الملف أن يدخل حجرة الحفظ قبل إنتهاء إجراءاته وأن الذي كان مسؤولا عن التحقيق في هذا الملف أحمد الغمارى عضو الشئون القانونية ، وأشار إلى أنه قد تبين من نتيجة التصرف بالنيابة العامة أن الواقعه قيدت ضد محمد محمد تاج الدين قائد السيارة رقم ٨٤٢٥ ملاكي إسكندرية فى القضية رقم ١١٤٨١ لسنة ٢٠١١م جنح سيدى جابر والمقيدة برقم ٧٥٢١ لسنة ٢٠١٢م جنح مستأنف شرق والنيابة انتهت إلى أن الحادث خطأ المذكور وكان عن طريق الخطأ وحكمت المحكمة على المذكور بالحبس ثلاثة أشهر شغل وغرامة ٣٠٠ جنية فى محكمة أول درجة وبعد الاستئناف تم تعديل الحكم إلى الحبس مدة شهر واحد بجلسة ٢٠١٢/٤/١ وي بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢ تم وقف تنفيذ العقوبة وأفاد بأن سوف يتم رفع دعوى على المذكور ومقاضاته لأنه المتسبب فى الحادث .. وبإعادة سؤاله أوضح أن إدارة المركبات قد أعدت تقرير فنى موزرخ فى ٢٠١١/١٢/١١م والمرفق بالأوراق عقب فحص السيارة وانتهت فيه إلى إمكانية إصلاح السيارة كما أعدت مقايسة إصلاح وبالتالي كان يجب على إدارة المركبات إتخاذ الإجراءات الازمة بشأن إصلاح السيارة بتحرير مذكرة للعرض على السلطة المختصة بشأن الإصلاح وأفاد بأن تلك السيارة قد أصبحت خردة بسبب عدم الإصلاح وأنه كان يجب إتخاذ إجراءات الإصلاح دون إنتظار إنتهاء الشئون القانونية من التحقيقات إذ لا يجب أن تتوقف عملية الإصلاح على ذلك لمعرفة المتسبب وكان يجب إصلاحها من خزينة الهيئة لحين الإنتهاء من التحقيقات . موضحا ان سمير مدبولى بسطاويسى مدير إدارة المركبات والذى أحيل على

جوى من إصلاحها . مستطرداً في أقواله أنه لا توجد تعليمات تتصل على ضرورة الإصلاح قبل إنتهاء التحقيقات وإنما هذا هو المطبع وجرى العرف على ذلك . وبمواجهةه بما ورد بأقوال سمير مدبولي بسطاويسي مدير إدارة المركبات سابقاً وبالمعاش حالياً أفاد بأن ما دفع به ما هو إلا دفعاً واهياً ولا أساس له ، وبمواجهةه بما ورد بأقوال محمد سعيد سالم مدير إدارة المركبات سابقاً من أنه كان لا يمكن إصلاح السيارة لأن تكفلتها ستكون بالزيادة عن السعر الدفترى للسيارة أوضح رداً على ذلك بأن هناك محضر فحص للسيارة منذ عام ٢٠١١م ومعد بمعرفة المهندس سمير مدبولي بسطاويسي واللجنة المشكلة ومبين بهذا المحضر إمكانية إصلاح السيارة كما تم إعداد مقاييسه تضمنت قيمة الإصلاح في ذلك الوقت عقب الحادث وهذا يعني أنه كانت هناك إمكانية لإصلاحها . هذا وأوضح أن الجهة المسئولة عن صيانة وإصلاح السيارة أثناء فترة الإعارة إدارة المركبات ، وأن إعارة السيارات بشكل عام لا تكون إلا بموافقة السلطة المختصة على الإعارة وأنه بشأن السيارة محل الواقعة فعقب حدوث الحادث تم تسليمها لإدارة المركبات إذ أنه من المفترض أنه يتم تسجيلها بسجل حركة دخول وخروج السيارات بالإدارة المذكورة وتوضع بعد ذلك بالورشة أو جراج الهيئة للإصلاح ...

- وبسؤال السيد / سامي حسن قاسم .. مدير المخازن العمومية بالهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .. شهد .. بأن إدارة المخازن العمومية لا شأن لها بهذا الموضوع على الإطلاق وأن إدارة المخازن تختص بصرف الأصناف الجديدة بناء على أوامر الشراء الواردة من الإدارات الأخرى بالهيئة أما موضوع السيارة محل الواقعة وإجراءات إعارتها من إختصاص إدارة المركبات . موضحاً أنه لا يملك ثمة معلومات عن الإجراءات الخاصة بإعارة المركبات بالهيئة لأن تلك الإجراءات تتخذ بمعرفة إدارة المركبات بالإدارة المركزية للهندسة الميكانيكية . مستطرداً في أقواله أن كل ما يعرفه أنه لإعارة أي مركبة يتم تقديم طلب من الجهة المعنية إليها السيارة لرئيس الهيئة وأن الجهة المسئولة عن صيانة وإصلاح السيارة إدارة المركبات حتى وهي في فترة الإعارة وبالتالي فهو المسؤولين عن الواقعة ...

- وباستدعاء السيد / أحمد محمود سيد أحمد الغمارى المحامى بالإدارة القانونية بالهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بخطاب مسجل بعلم الوصول برقم صادر ٣٠٣ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ على محل إقامته المدون ببيان الحالة الوظيفية الخاص به والمرفق بالأوراق إرتد إشعار علم الوصول مسجل النيابة والمتضمن أن مستلم الخطاب زوجة المذكور بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ ...

- وحيث أنه قد يتضح من العرض المتقدم أن مناط التحقيقات يدور حول تحديد مسئولية المخالفين المذكورين عما أنسد إليهم وذلك على النحو الموضح تقسياً بهذه المذكرة فنحيل إليه منعاً للتكرار ...

- وحيث أنه بشأن ما أنسد إلى كل من .. سمير مدبولي بسطاويسي .. مدير إدارة المركبات بالهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري سابقاً وبالمعاش حالياً ، ومحمد سعيد سالم .. مدير إدارة مصنع العلامات حالياً ومدير إدارة المركبات سابقاً بالهيئة المذكورة .. من عدم قيامهما باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال إصلاح السيارة رقم ٥٦٨ ع - د إبان فترة عملهما بإدارة المركبات مما أدى إلى صعوبة إصلاحها لكونها أصبحت خردة .. فإن ذلك ثابت فللهما ثوابنا

رس - س سور و س بـ ح من العاملين المدنيين بالدولة من عدمه فإنه ومتى لإطالة أمد التحقيقات في البحث عن المذكور لاسيما وأن الثابت معاقبة المذكور جنائياً عن الواقعية على النحو المشار إليه والهيئة المذكورة سوف تقوم بإتخاذ إجراءات إقامة دعوى مدنية على المذكور حفاظاً على حق الهيئة على نحو ما شهد به عضو الإدارة المركزية للشئون القانونية المذكور سلفاً . الأمر الذي نرى معه التقرير والحال كذلك الوقف بالإجراءات عند هذا الحد والإلتزام بما هو مثار في هذا الشأن والجهة الإدارية و شأنها في ذلك ...

لذا نـ اـ رـ يـ

أولاً : تقييد الواقعية مخالفة إدارية ومالية بالم المواد أرقام ٢/١ , ٣/٧٦ , ٨١ , ٨٠ , ٧٨ , ٣/٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته ، والمادة ١/١ من القانون رقم ١٩٥٩م ب شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفي الهيئات العامة وتعديلاته والمادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣م في شأن الهيئات العامة ، والمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨م ب شأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية وتعديلاته ، والمادة ١٥ / ١١٩ ، أولًا ، ٤٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م ب شأن مجلس الدولة وتعديلاته ..

وـ ذـ اـ كـ ضـ دـ

١- سمير مدبولى بسطاويسي ..

مدير إدارة المركبات بالهيئة العامة للطرق

والكبارى والنقل البرى سابقًا وبالمعاش حالياً ...

٢- محمد سعيد سالم ..

مدير إدارة مصنع العلامات حالياً ومدير إدارة المركبات

سابقاً بالهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى ...

الدرجة .. الأولى

٣- هدى احمد محمد على ..

مدير عام الهندسة الميكانيكية والكهرباء بالهيئة العامة

للطرق والكبارى والنقل البرى سابقًا ، وبالمعاش حالياً .

- وذلك لأنهم خلال الفترة من عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٦م وبصفتهم السابقة وبدائرة عملهم بالهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى ..

- لم يؤدوا عملهم المنوط بهم بدقة وخالفوا القواعد والأحكام المعمول بها في هذا الشأن بأن :

.. المخالفين الأول والثاني ..

١- تقاضا عن إتخاذ الإجراءات الالزمة حيال إصلاح السيارة رقم ٥٦٨ ع هـ دإبان فترة
عليها بذارة المركبات مما أدى إلى صعوبة إصلاحها لكونها أصبحت خردة .. وذلك على
السحر الموضع تقضيلا بالأوراق ..

المخالفة الثانية

- أهملت فى الإشراف والمتابعة على أعمال المخالفين الأول والثانى مما أدى إلى إرتكابهما للمخالفة المنسوبة إليهما .. وذلك على النحو الموضح نقشيا بالأوراق ...

- ثانياً : إحالة المخالفين المذكورين للمحاكمة التأديبية ...

- ثانياً : إرسال صورة من مذكرة التصرف لإدارة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية بوزارة العدل لإعمال شئونها حيال المخالف أحمد محمود سيد أحمد الغمارى المحامى بالإدارة القانونية بالهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى وكذا كل من مدير عام الإدارة القانونية ، ومدير إدارة التحقيقات ، ومدير إدارة القضايا بذات الهيئة ...

٢٢/١٠/٢٠١٧ فی ریرا تحریر

رئیس النيابـة

رہاب آن چور یاسین

عرض فى ٢٢/١٠/٢٠١٧

يعاد عرض الاوراق على لجنة التأديب الاولى عليا بفرع

الدعوى التأديبى بالقاهره القسم الاول ،،،

نائب رئيس الهيئة

المستشار / كريم العصر

محمد امام المصرى

مدير النيابة

+ + cLis